

ما يحرم من الحنف فان يتحقق صحة الرضوخ نزول المني لان فائتها انه لم يصب الجنازة وهو
غير متحقق **قوله الثاني** روال العقل العقل لغة المنع لا يمنع صاحبه من ارتكاب
الذم الحرام **قوله** فليتيقن الخ ليقين النوم ولكن هل نام سكتا ام لا فالانقضاح امر
لوزاات اخرى ليست قبل انجاهه ولو كان مستغفرا ليقين ان لم يتحقق يدع على الارض
الحق بخطة وهو ما يعرّفها وولات مع انجاهه او بعدة المصوم بالاول او ان
فيه ايمان والواها مثل انجاهه او لا او في ذلك مقفلة او لا او في انام او يعس فلا
يقض لان الاصل الظاهر ان تعبيره لو لم ياتوا في انام او اضفله الرضوخ لان الروا
لا يكون الرضوخ من الارض بل من الروا ولو لم ياتوا في انام او اضفله الرضوخ لان الروا
شيء من جنس رضوخه واعتدله معهم فان في غير رضوخه زياد في الاصل ليقين ان
النوم على هذه الهيئة يقض الرضوخ وهذا هو المحقق **قوله** في انام
ممكن في الصلاة للرضوخ قصره ان طال في حين طوله فان طال في قصره بقدر
الاصل ان يتصل مع ان يتبعه عادلا لا يتغير طال كانت مقدمات النوم تقع بالحسن
نزل منزلة العاصد انه **قوله** لندرة فضيلة انما هو في ذلك ان يقين وضوحه
غير يقين في انما قبله ويقين الوضوح ان المعتد عدم التقصير وكما ان في ندرته فضيلة
ان من يكون رخصه في الحج فيلزم يقين رضوخه في غير ذلك وقيل وما ان البعض المنفصل
مختلف ولعل ان لا اذ يتاخر في ما لا يمنع خروج الحج في حاله احسانه ههنا
قوله وغراوي في معتدله **قوله** في مجموع ضعيف **قوله** في روي لو لم يكن اذا
تحقق الا ان يرا او الذنوب على العتد ولو على غير صورة الرجل او الما حتى لو يقين
على ضوء كل مثالا فغيره في انام انه لو احسن عدلها له او يخرج
يرج منه في حال فوهه ممكن واجب عليه الحنف يقولون لا يقال الاصل في الصلاة
قلا يتبع بالظن او خيرا لاول انما يقدره فتعطل لا تقول هكذا في رامة الشارح
مقام العلى في تحسبها وعبره في ما بين ان شرح العباب لان حج في المعتد خلافة
فلا تقض باختيار العدل شيء ما ذنوبه او رضوخه في من **قوله** من يقين
حدنا وطقن في ذلك اذا الظن شامل لاخبار العدل **قوله** المني ادعي
اوجب يتا على المعتد من جعل ما له **قوله** ولو صغرا اي ولو كان الاذي صغير
قوله الخ **قوله** او متصلا او حيث كان يطلق عليه اسم الفرج **قوله** اذا انقض احكام
الرضوخ من سورة فيقول لاول انما في **قوله** ولا يجاب عطف يقتض **قوله** اذا
الاضداد اضافة بقوله بها ولم يتحقق في بعض العبارات لان الرضا المطبق
ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمشق فضلا عن تعيينه بطقن الكس بل هذا انما
هو معنى الاضداد باليد وعبارة المطلع على اصل الاضداد مستترة النوع والافادة
من غير جاز في المعصية انقض بيده انما هو من بابها على لسانه في التمدد
وحقيقة الاضداد انها او تقوى الى امرية باشربها او ما معها وانقض الى الرضوخ
وصلة اليه **قوله** في مكانها اذا انقض لقوله في كتابها والي في ان اجعنا
نشا منه ان السبب والمسحومان الصلاة بالاجاب وليس كذلك في الصور
الى في الحركات جنسها والاعطاف على جعلها استغراقا في رادها عاقبة وقد يرد
على

تجزم

على جعلها جنسها حتى المتحقق في ذمة **قوله المني** وهو مصدق ما طن الكفلا
على جعلها بالذمة **قوله** في حنا ونحوها المستعمل للجماد فان كان ذلك وهو قول الذي يليق بقوله
يجوز جعل الجماد في ان اذا رجعت عليه على النية على ظهر الفرج غير يقين من المصداق والحق
فليتا من غير ان ما كتمها على ان جعلها على الفرج غير يقين من المصداق والحق
جاءت بعد ذلك في راجع في الحج والحق في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
وضع المحقق على من يقين في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
قوله في روي في الحج والحق في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
لقتضيه في الحلة بالانفصال لعدم كونه من السدس **قوله** فان انفصل فقتضيه
او منفصلا ولو جازت المقصودة لكن في روي انما هو في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
قوله في الحج والحق في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
على المحقق في الحج والحق في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
ومتى ظهر شرط الاظر ان يفرضه فانه عادة فلا يجوز من انما هو في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
ولن الحركات لوضوح المصاحف في انام **قوله** في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
معدة لاقدمه وان كانت **قوله** كالانام من شرطها ان تقدمت على ما هو في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
على المنهاج **قوله** في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
وتفسيره قال شيخنا في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
ولو لم يخطوا او ان لم يكن في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
احدى الوجوه من الحج والحق في الحج على الاوجه وان
من عتد جميع القبول على الحج والحق في الحج على الاوجه وان
هذا تكرار مع قول السابق وعلى المتدلان المقصود من الحج والحق في الحج على الاوجه وان
مستن ما كتمت عليه كما بدله العتد بالانام المقصود من الحج والحق في الحج على الاوجه وان
وقلبه **قوله** والاجاب في العباب ان روي من **قوله** في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
يكون **قوله** في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
بل يحج من روي في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
لكن في ذلك في شرح التهجدة الكسرية المعنوية حيث قال ولو كان يبدرك المنظر
حجاسة غير معتد بها فليس يصح من حجها او يجرى فلا قال المني في ذلك **قوله**
قوله من المسجد اي الصلاة **قوله** في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
حيث لم يخطوا قبلها وان في قبلها ولا عمل يقتضيه على في روي بالانقض
وفي الشرح بالمشايخ عبارة ان زيادة فان علم قبلها طهر واحد فاحتمل المشايخ
نظرا قبلها واخذ بمثلها فان يقته اقله وجه الشاين اخذ بمثلها وهكذا ياخذ
في روي يقين وفي الشرح بمثلها مع اختياره **قوله** في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
قوله في الحج والحق في الحج على الاوجه وان
في هذا الفصل من الادب يحى على الاستجاب لولا الاستقبال والاستعداد

يحا